Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قبلها عند من قال به، كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هى خبر لمبتدأ محذوف، أى: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

والثانى من وجهى «على» أن تكون اسمًا بمعنى: فوق، وذلك إذا دخلت عليها «من» كقوله:

* غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها *

وزاد الأخفش موضعًا آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين بمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقال الشاعر:

هوِّن عليك فإن الأمور
بكفِّ الإله مقاديرها

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم، لا يقال ضربتنى، ولا فرحت بى، وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسمًا فى هذه المواضع لصح حلول فوق محلها؛ ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحم باسمية إلى فى نحو: ﴿فصرهن إليك﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿واضمم إليك﴾ [القصص: ٣٢] ﴿وهزى إليك﴾ [مريم: ٢٥] وهذا كله يتخرج إما على التعليق بمحذوف كما قيل فى اللام فى سقيا لك، وإما على حذف مضاف أى: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك على هذا قوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم
إلا يزيدهم حبًا إلىّ هم

فادعى أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخرعن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قومًا فيذكر قومه لهم إلا